

حضرة السيد فريد بلهاج،
نائب الرئيس، الشرق الأوسط و شمال أفريقيا
أم أس أن مولودية ١٠-١٠٠٧، شمالي غربي الشارع ١٨١٨ هـ
واشنطن، العاصمة ٢٠٤٣٣، الولايات المتحدة

القرض العالمي الى لبنان (لازمة لبنان الطارئة و مشروع شبكة الأمان الاجتماعي للاستجابة لفيروس كوفيد المستجد).

عزيزي السيد فريد بلهاج،

نكتب لكم هذه الرسالة للتعبير عن قلقنا العميق واسفنا الشديد فيما يتعلق باعطاء القرض المتعلق بتنفيذ مشروع شبكة الإصلاح الاجتماعي الطارئة للحكومة اللبنانية من قبل مجموعة البنك الدولي. ان ظروف مشروع شبكة الأمان الاجتماعي الطارئة الذي يهدف الى التخفيف من معاناة افقر شرائح المجتمع خلال الازمة الحالية، ستعمل على ادامة الشبكات الزبائية، وترسيخ سلطة النخب الحاكمة، وتشجيع استمرار الحماية الاجتماعية والسياسات النقدية المستدامة.

في الثاني عشر من يناير ٢٠٢١، اكد البنك الدولي تقديم قرض انساني (يشار اليه فيما بعد بالقرض) للحكومة اللبنانية بقيمة اجمالية توازي مئتين و ستة و أربعون مليون دولار اميريكي من اجل انفاقه على مدى السنوات الثلاث. كما يهدف القرض المذكور الى توفير التحويلات النقدية الطارئة والوصول الى الخدمات الاجتماعية للفقراء والمستضعفين اللبنانيين المتأثرين بالأزمة الاقتصادية وأزمة كوفيد ١٩ مع دعم إنشاء أنظمة توصيل شبكة أمان اجتماعي وطنية للاستجابة للصدمات المستقبلية.

فهذه الظروف والآليات للقرض ستدعم الاقليات اللبنانية و ستساهم في تعزيز سياستهم الاحتياطية:

1. سيفتقد المستفيدون ثلث قيمة القرض بسبب التضخم المفرط

تم تصميم البرنامج في البداية ليتم توزيعه على المواطنين بالدولار الامريكي نقدا. ومع ذلك، و بعد الطغوط من الطبقة اللبنانية الحاكمة، وافق البنك الدولي على تحويل القرض الى مصرف لبنان (المشار اليه فيما بعد بالمصرف المركزي) الذي سيوزع التحويلات النقدية بالليرة اللبنانية بسعر تعسفي قدره ٦١٦٠ ليرة لبنانية لكل دولار اميريكي. تشير قيمة الدولار الاميريكي في السوق السوداء اللبنانية الى ٩٤٠٠ ليرة لبنانية. إلا أن هذه الشروط ستحرم المستفيدين من ٣٠٪ من إجمالي القيمة النقدية للقرض. من المحتمل ان تزداد هذه النسبة المؤية بسبب التضخم المفرط. بصرف النظر عن أنه غير عادل، فهو ايضا غير قانوني. وفقا للمادتين ٢ و ٢٢٩ من قانون النقد و الإئتمان رقم ١٣٥١٣ بتاريخ ١٩٦٣/٨/١، فإن اختصاص تحديد سعر الصرف يحدده البرلمان حصريا و لا يمكن تطبيقه بموجب تعاميم البنك المركزي.

كما إن ضوابط رأس المال غير الرسمية و غير القانونية، المدعومة من البنك الدولي، ستسمح فقط للمودعين باسترداد جزء بسيط من مدخراتهم كل شهر بمعدل ٣٩٠٠ ليرة و ١٥٠٠ ليرة لبنانية. يعتبر سعر الصرف المتعدد غير القانوني بمثابة تخفيض غير رسمي لمدخرات المودعين في البنوك اللبنانية، مما يؤثر بشكل غير مناسب على الفئات الأكثر ضعفا من خلال الادعان لصرف القرض بمعدل غير قانوني و تعسفي، فإن البنك الدولي سيدعم بشكل فعال الحكومة والبنك المركزي الذي يشرف على تفاقم الفقر في لبنان من خلال رفضهما تقديم حل حقيقي للازمة المالية الا في شكل الاستنزاف غير القانوني الصارخ لاصول المدعين في القطاع المصرفي. في الواقع، يعود القرض المعني الى البنك الذي يقدم ايضا دعم مباشر للمزانية في الحكومة اللبنانية (وهو مايتعارض مع سياسات البنك المعلنة) دون ان تقوم الدولة بسن اي اصلاحات حقيقية او حل عاد للازمة المالية والاقتصادية في لبنان.

2. سوف يدعم القرض الواردات من خلال احتكار القلة في السوق

بينما يستمر المزيد و المزيد من السكان اللبنانيين في الوقوع تحت خط الفقر، إذا تمّ صرفه في شكله الحالي، سيسمح قرض البنك الدولي للبنك المركزي بمواصلة الدعم الشامل الذي يستفيد منه المستوردون الحصريون و قاعدة سلطة الاوليغارشية المرتبطين بالحكومة اللبنانية. سيتم استخدام الخصم من القيمة الحقيقية للقرض الذي اقترحه محافظ مركز لبنان المركزي ووزير المالية لدعم الوارات الاساسية للوقود والادوية و الطروض الغذائية الاساسية. في حين ان هذه الآلية ربدو فعّالة على الورق، فان الدعم المقترح سيمول في الواقع مخططات الدعم الشامل التي تسيطر عليها مجموعة من الاحتكارات التي تشارك في ممارسات مناهضة للمنافسة (خاصة في صناعة الأدوية) ،وفي الواقع تتماشى مع جيوب الحكم حكم الاقلية. كما رفض مجلس النواب اللبناني تمرير مشاريع قوانين تقنين الدعم وفق مخطط أولويات واضح. دليل آخر على حقيقة أن الحكومة اللبنانية في وضعها الحالي وعضويتها ليس لديها مصلحة في الصالح العام وسوف تنفذ سياسات تتعارض مع المنطق الاقتصادي الأساسي، وتستنزف احتياطيات العملة الأجنبية للدولة، وتحافظ على الخسارة غير القانونية الحالية للمودعين.

3. سيعمل القرض على ترسيخ سياسات الحماية الاجتماعية غير المستدامة

وبحسب البنك، فان "برامج الحماية الاجتماعية، بما في ذلك معاشات الشيخوخة والتغطية الصحية الشاملة وحتى التأمين ضد البطالة هي من بين أنواع البرامج التي يحتاجها لبنان لتعزيزها أو تطويرها". وبينما يدعي البنك أن شبكة الأمن الاجتماعي مؤقتة فقط، فإنه يقر أيضاً بأن "الحكومة اللبنانية ستحتاج إلى تمويل برنامجها الوطني لشبكات الأمان الاجتماعي من مواردها الخاصة. وسيطلب ذلك إعادة ترتيب الأولويات وإعادة تخصيص موارد الميزانية نحو شبكة الأمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية، بعيداً عن البرامج غير الفعالة وغير العادلة".¹

ومن ثم، اذا كان البنك يعلم جيداً ان الحكومة اللبنانية في وضعها الحالي وعضويتها ليس لديها الحيز المالي أو النية الحقيقية لإصلاح الحماية الاجتماعية في لبنان، فلا ينبغي أن يسعى إلى تمويل برنامج آخر يعمق فجوة الديون ويوفر شريان حياة آخر للحكومة والبنك المركزي الذي يحتجز ودائع الناس العاديين كرهائن. من خلال تمويل شبكة التضامن الاجتماعي للأجانب على هذا النحو، فان البنك والمنظمة الشقيقة له، صندوق النقد الدولي، سوف يعترفان بأنهم لا يعملون في انسجام تام لدعم الحلول المستدامة للتخفيف من حدة الفقر والتنمية المستدامة.

المفارقة المتمثلة في حقيقة أن صندوق النقد الدولي قد أوقف المفاوضات مع الحكومة البريطانية بينما يمول البنك الدولي نفسه، الحكومة لا يخسرها احد. اذا تم صرف القرض المعني في شكله الحالي، فإن الصرف سيشكل سياسة ذات وجهين حيث يدعو صندوق النقد الدولي إلى حل مستدام للأزمة الاقتصادية قبل صرف أي دعم مالي بينما يصرف البنك الدولي قرضاً إلى نفس الحكومة والبنك المركزي الذي يرفض تنفيذ حل للأزمة نفسها.

باختصار، فشلت النخب اللبنانية في طرح خطة مالية ونقدية شفافة للتعامل مع الأزمات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية. بدلاً من ذلك، عمدت النخب اللبنانية الحاكمة الى تخريب التدقيق الجنائي للبنك المركزي، ومنعت مشاريع قوانين مراقبة رأس المال، وتهريب ودائعها إلى خارج البلاد، وتحويل تكلفة الأزمة إلى أفقر شرائح المجتمع. يكافئ القرض الحالي هذه الممارسات عن طريق ضخ نقود إضافية في مسار عمل فاشل.

¹ البنك الدولي، أزمة لبنان الطارئة ومشروع شبكة الأمان الاجتماعي للاستجابة لـ (ESSN) Covid19 ، 12 كانون الثاني 2021. متاح على :

<https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/brief/lebanon-emergency-crisis-and-covid-19-response-social-safety-net-project-essn>

- ومن هنا نطلب إعادة تقييم شروط وآليات هذا القرض. على وجه التحديد نطلب من البنك الدولي:
- رفض دعم البنك المركزي أو أي مؤسسة حكومية في ظل عدم وجود خطة مالية واضحة وشفافة ومستدامة.
 - توزيع الأموال بالدولار الأمريكي أو بالليرة اللبنانية بسعر السوق نقدًا على الفقراء دون المرور عبر البنك المركزي، مما سيحد من سياسات أسعار الصرف المتعددة وغير القانونية.

نحن على ثقة من أن اعتراضاتنا ستحصل على رد إيجابي.
نحتفظ بحقنا في طلب أي تعويضات قانونية متاحة لتصحيح الوضع.

بإخلاص،
رابطة المودعين في لبنان
بيروت، 22 شباط 2021